



منظمة العمل العربية

ورشة العمل القومية
"حول دور الإعلام فى الترويج لاعلان
المبادئ والحوار الإجتماعي"
شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

20-21 — نوفمبر / 2013

"دور الحركة النقابية الفلسطينية فى الحوار
الإجتماعي الفلسطينى"

إعداد

السيد/ محمد العرقاوى
نائب الأمين العام للإتحاد العام لعمال فلسطين
فلسطين – دولة فلسطين

2013

المقدمة

يعتبر قطاع العمل والعمال الفلسطيني من اهم واوسع القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني والتي تمثل حوالي 59% من المجتمع الفلسطيني . حيث تلعب النقابات العمالية والاتحادات الشعبية دور حيوي وفعال في إطار تنشيط الحراك الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع، فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، و هي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الحماية والشراكة الاجتماعية نظاماً مميزاً ، وأسلوباً لتسيير المجتمع، الا ان هناك جدل واسع حول تعريف دورها ، و نطاق عملها ، واهميتها، والمهام المنوطة بها ، ويعود أصل هذا الجدل إلى أسباب خاصة بتعريف مفهوم العمل النقابي في المجتمع المدني الفلسطيني ونظراً لتعدد المحاذير والمؤثرات السلبية والايجابية منها والناجمة عن التطورات العربية والدولية ناعهيكم عن التطورات السياسية والاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بشكل مباشر بوجود الاحتلال الاسرائيلي وما يتمخض عنه من اغلاقات مستمرة وهدم لكافة اشكال ومقومات النجاح للبنى التحتية الاقتصادية الفلسطينية وما ينجم عنها من تبعات وعقبات اجتماعية سلبية يصعب علاجها في الوقت الراهن . عدا عن انه هنالك عدد من المؤثرات الداخلية والتاثر بالاجندات الراسمالية والامبريالية واقتباسها من المنطقة المجاورة العربية والدولية ومحاولة تطبيق الاجندة الخاصة بها على شعب يرزح تحت نير الاحتلال ولا زال عماله وشعبه يستنهضون بكل اشكال ووسائل التحرر لنيل استقلالهم الوطني . كما لعبت الحركة النقابية الفلسطينية دوراً مركزياً في الحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكك قبل وخلال وبعد بدء العمل الوطني التحرري، فكانت له الحاضنة الأساسية منذ بداية الصراع الفلسطيني مع اسرائيل فكانت الرافد التاريخي المركزي للمقاومة الشعبية والجماهيرية ، الذي ساعد على الحفاظ على دافع مناهضة الاحتلال الاسرائيلي لاحقاً .

واساس هذا الجدل حول نضوج الاستقلالية لدى الاتحادات والنقابات العمالية عن المصلحة الوطنية ومصصلحة عمال وشعب فلسطين بالشكل المطلوب ودوره في التغيير الاجتماعي الايجابي وفي اطار تحسين السياسات العمالية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني . من هنا تكمن اهمية الحوار الاجتماعي الذي يقوده الفقاء الثلاثة في فلسطين (العمال واصحاب العمل الى جانب الحكومة كطرف ثالث ولا مناص من وجود النقابات في قضية الحوار الاجتماعي والتي خاضته في الاونة الاخيرة بل في السنوات الثلاثة الاخيرة نجاعتها واهميتها واثبتت دورها في التغيير والبناء الاقتصادي في سوق العمل الفلسطيني .

موقع النقابات الفلسطينية من الحوار الاجتماعي :

اصبح في حكم المؤكد بان دور النقابات الفلسطينية من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين وغيره من النقابات الوطنية الفاعلة ان لها دوراً مركزياً في عملية الحوار الاجتماعي بكافة مراحلها المختلفة مبتدئاً من المراحل التأسيسية للحوار ووجودها في مختلف معتركات التشاور والتنحضير والتجهيز واعداد البرامج والخطط الاجتماعية والاقتصادية النابعة من حرص اتللقابات على عمالها وما يمثلونه من زخم جماهيري كبير وتأثير مجتمعي واضح . ونقل كل الامهم وتطلعاتهم من خلال كل هذه التحضيرات . منتقلين الى المرحلة الثانية وهي اليات لعمل لمراحل التنفيذ للخطوات التشاورية والشراكة الحقيقية . حيث ان الاتحاد العام لعمال فلسطين متواجد دائماً في كل المحافل الانتاجية وكل مكونات الشراكة الاجتماعية ويقوم الاتحاد بتقديم الاقتراحات والتعديلات والمساهمة في اقرار العديد من التشريعات وعلى راسها قانون العمل الفلسطيني رقم 7/ لعام 2000 ونظام الحد الأدنى للاجور الذي بدأ تنفيذه

ابتداء من 2013/1/1 . واليوم يخوض الاتحاد شراكته في التحضير لاستصدار المسودة الاولى لقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد غير الحكومي الفلسطيني للقاع غير الحكومي .

اشكال الشراكة للاتحاد العام والنقابات العمالية في الحوار الاجتماعي :

منذ بداية وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وعودتها الى الاراضي الفلسطينية ولغاية الوصول الى الدولة واذا بالاتحاد العام لعمال فلسطين وبعمال فلسطين دائما ما تجدهم في مختلف المنابر الحوارية وفي قلب احداث وتطورات سوق العمل الفلسطيني . فقد تواجدت النقابات من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين في العديد من الحوارات الاجتماعية :

اولاً : تواجدت جنباً الى جنب مع قطاعات اصحاب العمل والحكومة في تاسيس وقرار قانون العمل الفلسطيني لعام 2000 .

ثانياً : المشاركة في مختلف المدونات والخطط الاستراتيجية للتشغيل والعمل اللائق والسلامة والصحة المهنية في اكثر من موقع الى جانب الشركاء الفلسطينيين وكان للاتحاد وللنقابات دور على اكثر من صعيد :

- الصعيد الاول المشارك في مختلف الفعاليات والنشاطات المتعلقة بالجولات الميدانية على مواقع العمل والكشف على مختلف اشكال الخروقات في مواقع العمل والعمل على توعية العمال واصحاب العمل احيانا في مجال استخدام شروكط وادوات السلامة المهنية من اجل حماية العامل والحفاظ على مصلحة الراس مال الفلسطيني المشغل لهؤلاء العمال .

- وعلى صعيد اعداد كافة الخطط واللوائح الخاصة بالعمل اللائق وسوق العمل وقطاعات التشغيل والسلامة والصحة المهنية وقطاعات العمل وغيرها من هذه المحطات التشاركية .

ثالثاً : الشراكة في لجنة السياسات العمالية : التي تاسست بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم : 2003/50 بتاريخ 2003/8/17 وبناء على قرار من وزير العمل الفلسطيني رقم 33/ق و 2004/24 . والتي تشكلت من كل من العمال واصحاب العمل والحكومة وتعد اجتماعاتها الدوري كل ثلاثة شهور ويتم تنظيم عملها حسب لوائح داخلية مقررة لها بشكل خاص . ولها اهدافها الوطنية المتعلقة بدراسة وتعديل بعض السياسات العمالية وتقديم الاستشارات وابداء الراي في العديد من هذه السياسات . وقد ناقشت اللجنة وتابعت العديد من القضايا الهامة من اهمها بعض القرارات مثل القرارات الخاصة بالاجازات وبعض القوانين المتعلقة بالعمل والعمال مثل قضايا السلامة والصحة المهنية ونظام خدم المنازل والاجازات الثقافية وتشكيل لجنة استشارية لتاسيس وتشكيل مجلس اقتصادي فلسطيني وبحث واقع التفتيش على سبيل المثال وليس للحصر في سوق العمل الفلسطيني .

رابعاً : المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني : حيث جاء امتدادا لجهود الحوار الثلاثي وتمهيدا لتنفيذ توجهات الحكومة الثالثة عشر في اطار " برنامج بناء الدولة " حيث بدأت اطراف الانتاج بمناقشة مشروع قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012 . والذي يتشكل من العمال واصحاب العمل والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حيث تم تشكيله للمساهمة في تعزيز دور الحكومة في رسم سياساتها الصحية الاقتصادية والاجتماعية منها . تم تحديد اهداف واليات العمل لهذا المجلس . ولا تزال تدور نقاشا بين الحين والآخر لهذا المجلس . خاصة النقابات العمالية التي يعتبر دورها فاعلاً هذا الحوار . وقد تمثلت اعمال هذه اللجنة ببيان تورينو 2010/3/8 . وتعتبر الركيزة الاساسية لمعظم اللجان الوطنية للشركاء والتي من شأنها ان تقوم على دراسة مختلف السياسات العمالية في اطار التنمية الاقتصادية والعمالية وتعزيز الانتاج الوطني الفلسطيني .

خامساً : اللجنة الوطنية للاجور : استناداً لقرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية للحد الأدنى للاجور فقد تمثل الاتحاد العام ممثلاً وشارك الاتحاد العام لعمال فلسطين في جميع اعمال اجتماعات هذه اللجنة كان له دورا واضحا في الاعداد والمناقشات والتنفيذ كما كان له الدور الكبير في قضية توعية العمال في قضية الحد الأدنى للاجور

وفي اطار عمل الدراسات والتقارير الخاصة في هذا المجال الى ان تم الاتفاق على قرار وطني بخصوص الحد الأدنى للاجور . رقم 14/20/10 / م.و. / س.ف/ الخاص بالحد الأدنى للاجور الصادر بتاريخ 2012/10/9 وتعليمات وزير العمل الخاصة بالنظام نفسه المقر بتاريخ 2012/11/5 . حيث اتفق على ان يكون الاجر الشهري 1450 شيكل كحد أدنى بواقع حوالي 400 دولار و 65 شيكل بمعدل 18 دولار يومي و 8.50 شيكل للساعة الواحدة 2.30 دولار للساعة الواحدة . وبدا الاتحاد دورة في الترويج ومحاولة اقناع اصحاب العمل وتوعية العمال فس هذا الجانب رغم العديد من الصعوبات التي يتعمد اصحاب العمل افتعالها وبعض الظروف الصعبة الناجمة عن الوضع الاقتصادي العام في فلسطين .

سادساً : صندوق التشغيل : يساهم الاتحاد العام والنقابات العمالية في مجلس ادارة صندوق التشغيل والمجلس التنفيذي للصندوق بعد عناء من النضال وتخطي عدد من التحديات التي افتعلتها منظمة العمل الدولية ولا زالت تفتعلها . كما ساهمت النقابات في العديد اللجان ذات العلاقة بالتشغيل مثل الفريق الوطني للتشغيل وعضوية اللجنة الفنية للتشغيل . وفي اعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر التشغيل وعضوية الهيئة الوطنية للتشغيل .

سابعاً : اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية : شارك الاتحاد العام والنقابات العمالية الفلسطينية في عضوية العديد من اللجان الخاصة بقضايا السلامة والصحة المهنية وكانت مشاركة النقابات حسب التالي :

- المشاركة في اعداد اللوائح وبعض الانظمة الخاصة في قضايا السلامة والصحة المهنية من خلال الشراكة والحوار الثلاثي . وقرار بعض الخطط مثل الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنية . واللجنة المصغرة للسلامة والصحة المهنية . واستراتيجية العمل اللائق في فلسطين .

- المشاركة في الجولات الميدانية للشركاء الاجتماعيين في مواقع العمل للاطلاع على التطورات في اوساط العمال ومشاكلهم ومعاناتهم واتباع شروط السلامة في مواقع العمل من الجانبين العمال واصحاب العمل . كما ساهم الاتحاد العام لعمال فلسطين في هذا المجال اعلاميا والقيام بنشر اثار عدم اتباع شروط السلامة في مواقع عملهم عبر صفحات الانترنت والوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة وعبر توزيع بعض النشرات التثقيفية للعمال .

- الدور التوعوي على صعيد الاتحاد والنقابات الوطنية والفرعية في عدد من مواقع العمل وامكن السكن للعمال حسب التوزيع الجغرافية على مستوى الوطن .

ثامناً : مشاركة النقابات العمالية في مختلف اللجان المنبثقة عن العديد من الوزارات الفلسطينية والحكومة والتي من شأنها المساهمة في تعزيز سياسة الشراكة الثلاثية ومحاولة فرض وقائع وسياسات تتلاءم والاحتياجات العمالية ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني . وخاصة في مجال الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية ومحاربة الغلاء وضبط الاسعار وضبط عملية دعم السلع الاساسية من قبل الحكومة عدا عن المساهمات العمالية في كافة الفعاليات والنشاطات والمسيرات المناهضة للغلاء والتي تساهم في تلبية رغبة العامل الفلسطيني من رزمة المعطيات الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية الناتجة عنها والمرتبطة احيانا بالواقع السياسي . كما لا ننسى الاشارة الى دور النقابات في عملية الحوار النضالي والوطني والفعاليات المناهضة للعولمة والراسامية ومحاولة توجيه الراي العام بما فيه فائدة للعمال وفي فلسطين . ومن اهم هذه المشاركات عضوية الاتحاد العام لعمال فلسطين في اللجنة الوطنية لمكافحة التطبيع ومحاربة المنتوجات الاسرائيلية ومنع الاستثمار في اسرائيل وغيره من هذه اللجان المشابهة . ويتزعم الاتحاد العام لعمال فلسطين حالياً الائتلاف النقابي للمقاطعة في فلسطين .

تاسعاً : الضمان الاجتماعي : كان للنقابات من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين وبعض النقابات الدور الكبير في قضايا التشريعات الوطنية العمالية ومن ضمنها العمل على تاسيس قانون للضمان الاجتماعي الغير حكومي حيث بوشر بانشاء الفريق الوطني للضمان الاجتماعي منذ تاريخ 2012/2/28 . ووفق مرجعيات العمل المتوافق عليه وطنياً . وتقوم النقابات بدورها المميز في طرح مختلف الافكار التي تخص سوق العمل الفلسطيني من الجانب

العمالي وشارك ممثلي العمال في مختلف اجتماعات الفريق الوطني كما يمثل الفريق العمالي في الفريق الفني المصغر للفريق الوطني وتقوم بشكل مستمر ودوري بالالتقاء بالشكااء الثلاثة ومن خلال وجود ممثلي الحكومة وممثلي منظمة العمل الدولية . وقدم الاتحاد العام لعناملر فلسطين لغاية الان كل الملاحظات التي تاتي في اطار وضع الملاحظات على اقتراحات منظمة العمل الدولية للبدء بانشاء مسودة اولى للضمان الاجتماعي وتشكيل هيئة مستقلة خاصة بالضمان الاجتماعي وتناولت النقابات تركيزها حتى الان على اجاوزات الامومة واصابات العمل والعجز الدائم والمؤقت وحالات الوفاة وغيرها من هذه المنافع . وتقدم الاتحاد نيابة عن الفريق العمالي بعدد من الاقتراحات الخاصة بالدراسات الاكتوارية التي سيقوم الفريق الدولي باعدادها خلال الفترة الحالية او الوجيزة القادمة

من اهم المعيقات والتحديات للحوار الاجتماعي من وجهة نظر النقابات :

اولاً: الوضع السياسي : العام الناجم عن الاغلاقات المستمرة بين الحين والآخر ومحاصرة اجزاء كبيرة من الوطن كما هو في غزة والقدس وغيرها ومحاولات طمس الحقائق ومحاولة تهويد القدس الشريف وتغيير معالم مقدساتها والمقدسات الفلسطينية المسيحية منها والاسلامية والاعتداءات اليومية على اهالي القدس الاصليين والعمل على تشريدهم بشتى الطرق المتاحة لهم . والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري والاستيلاء على الاراضي وتقطيع الاشجار المثمر وخاصة الزيتون منها . وتجريف الاراضي وتدمير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام

ثانياً : الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه فلسطين نتيجة لقيام اسرائيل بشكل متعمد على اعاقه كل مساعي السلام والامن الاقتصادي والسياسي والذي ينجم عنه ارتفاع مديونية احكومة الفلسطينية وارتفاع وتيرة البطالة فيها التي لا زالت تراوح حوالي 20% من نسبة العمال الفلسطينيين . وارتفاع نسبة الفقر بين صفوف العمال والفقراء بشكل عام . وبالتالي هذا يعتبر تأثيرا سلبيا على مصادر الدخل لدى الحكومة مؤسساتها والذي ينعكس على مؤسسات سوق العمل والنقابت والاتحادات والمنظمات الشعبية بشكل كبير جدا وما يعيقها في تادية رسالتها على اكمال وجه . ويضعف الدور المنوط بها بالتفاوض مع الحكومة واصحاب العمل لصالح اصحاب العمل .

ثالثاً : عدم توفر مصادر الدخل الخاصة بالنقابات والاتحاد بشكل عمل حيث ان ندرة هذه الموارد وافتقار الالاف من العمال في دفع اشتراكاتهم وضعف الجهات الداعمة نتيجة للتاثير الواضح مما حدث ويحدث في المنطقة العربية من مشاكل وقلاقل وغيرها وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي .

رابعاً : التدخلات الخارجية : هنالك بعض الاتحادات الاقليمية والمنظمات الدولية التي تحاول استخدام سياسة الاستقواء والاقصاء لعدد من الجهات الفلسطينية صاحبة الشرعية والوطنية كما يحصل من تدخلات بعض الاتحادات العالمية النقابية ولاقليمية وعلى راسها منظمة العمل الدولية التي تحاول رسم خارطة للشراكة الاجتماعية بما ينسجم مع رغباتها في المنطقة والتي تعتبر امتدادا لرغبات واجندات لا تخدم مصلحة الغعمال الفلسطينيين . مثل محاولة فرض الشريك العمالي في العديد من اللجان الوطنية والاستعانة باتحاد وبنقائبين اعضاء لدى اتحاد I t u c فقط ليكونوا ممثلين للعمال الا ان الاتحاد ناضل عن القرار الوطني ودافع عن استقلالية الحركة النقابية الفلسطينية وموقف وزارة العمل الايجابي في هذا الجانب تجاه التمثيل المتطافء والمتماشي مع مصلحة العمال الفلسطينيين . وهناك شكل اخر ن التدخل بمحاولة منظمة العمل الدولية باشارك ممثلي اتحاد آخر غير الاتحاد العام لعمال فلسطين في اي مشاركات خارجية تقوم هذه المنظمة بتمويلها علما انه حصل اختراقا في هذا الجانب نتيجة للنضال النقابي والعمالي الوطني الفلسطيني في تدليل جزء من هذه المعضلة . وكان اكبر تدخل من هذه المنظمة في عدم اشراك الاتحاد العام لعمال فلسطين في صندوق التشغيل الوطني الفلسطيني الا ان نضالات الاتحاد استطاعت ان تدلل هذه العقبة وتكون شريكا اسايا يمثل العمال في هذا الصندوق الخ ن هذه التجاوزات

منتھية بحرمات النقابات المنضوية تحتن اطار الاتحاد العام لعمال فلسطين من لقاء لجنة تقصي الحقائق المرسله من قبل منظمة العمل الدولية ومديرها العام في فلسطين علما انها تلتقي القاضي والداني ممن له علاقة وممن ليس هو من اصحاب العلاقة . رغم احتجاجات النقابات الفلسطينية وطلب الاتحاد العام لعمال فلسطين المتكرر في هذا الجانب وهنا لا بد من الاشارة الى الدور الايجابي الذي يلعبه المدير العام احمد لقمان في هذا الجانب .

خامساً : عدم الموازنة بين التشريعات العمالية ولقدرة على تنفيذها على ارض الواقع مما يخلق نوع من الازدواج والدريكة في سوق العمل ويخلق عدم وجود توازنات في تهيئة سوق العمل لاجواء من الحوار الاجتماعي الايجابية . ويتمثل هذا التحدي بعدم وجود الامكانيات المادية لتوفير الطواقم البشرية الخاصة والمهنية المختصة بالتنفيذ والمتابعة مثال وليس للحصر (تفتيش العمل) .

سادساً : عدم قيام الاعلام الفلسطيني الوطني بكافة اشكاله بمتابعة القضايا والسياسات العمالية وعدم الاكثار من احيانا وعدم الاهتمام بما يجري كثيرا على واقع سوق العمل من اصابات وهزات اقتصادية وغيرها . حيث ان الاعلام يقوم بالتركيز على القضايا الرسمية وقضايا القطاعات الحكومية ويتعد الى حد ما عن قضايا العمال واتباع سياسة الانتقاء والاقصاء احيانا اعلاميا لعدد كبير من القضايا الاجتماعية وخاصة قضايا وحيثيات الحوار الاجتماعي .

التوصيات :

- الدعوة الى تعزيز كل اشكال الحوار وعلى كافة الاصعدة والمستويات ومطالبة كل طرف بتحمل مسؤولياته المنوطة به تجاه تنمية ثقافة الحوار والعمل على بث ثقافة الحوار التي لا زالت تعاني ما تعانيه من مختلف اطراف الانتاج .
- دعوة الحكومة الى زيادة عدد مفتشي العمل، ومطالبتها بتطبيق القانون وليس مجرد تفسيره، وإيجاد قانون الضمان الاجتماعي، كما نشدد على واجب الحكومة تجاه المحافظة على حياة العمال وأرواحهم.
- العمل على تعزيز دور الاعلام الوطني في تنمية روح الشراكة الثلاثية وتكريس مبادئ واسس الحوار الاجتماعي بين مختلف التشكيلات السكانية واطراف الانتاج الفلسطيني وذلك ضمن خطة تفعيل دور الاعلام في التركيز على الجانب الايجابي لهذه الثقافة واهميتها في المجتمع الفلسطيني ونتائجها الايجابية على سوق العمل الفلسطيني .
- وبالنسبة للاعلام ودوره فان واجب الاعلام تجاه قضايا الشراكة والحوار الاجتماعي وابرار قضايا ذات العلاقة المشتركة مثل العمل والتشغيل وابرار اهم القضايا والمشكلات التي تتعلق بالعمل والتشغيل في فلسطين وتحليل تلك المشكلات بهدف تنوير الرأي العام الفلسطيني بأبعاد المشكلة ودلالاتها واساليب التعامل معها كما أنه من المهم عقد دورات تدريبية للاعلاميين لرصد القضايا العمالية والمشكلات وكيفية التعامل معها ووضع آلية للعلاج ومن أهم هذه القضايا الفوارق في وجهات النظر بين العمال واصحاب العمل ودراسة التوجهات والسياسات الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة . بالإضافة الى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا والانترنت في الاعلام والنشر .

محمد العرقاوي / نائب الامين العام

الاتحاد العام لعمال فلسطين / 2013/11/20